ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Dr. Mahmood Hussein Amer Al-Zobaei

Presidency of the Sunni Edndowment office

Department of Religious Education and Islamic Studies

Email: Mahmoodalzawbiei53@gmail.com

Keywords:

History , Modern Iraq , Administrative Transformations, Al-Dulaim Liwa

CC BY

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 28.Oct .2025

Accepted 23.Nov.2025

Published 10.Febr.2026

Changes in the Heads of Administrative Units in Al-Dilyim District, 1917–1958

A B S T R A C T

This study, entitled Changes in the Heads of Administrative Units in Al-Dilyim District, examines the administration of the district during the British occupation and the monarchical era. The importance of this topic lies in its focus on the administrative domain, particularly the roles and functions of the district commissioner and the acting officials of sub-districts. Throughout this period, numerous individuals assumed these positions, having earned the trust of either the king, the government, or the district commissioner at the time. It was customary for political changes to be accompanied simultaneously by economic, social, and administrative transformations.

Following his coronation and the formation of Iraq's first government, King Faisal I placed significant emphasis on improving administrative affairs to align with the new conditions faced by Iraq in the early 1920s. This focus laid the foundation for the subsequent organization of economic and social matters. The administrative divisions established by the Ottomans in the early twentieth century largely persisted during the initial decades of the Iraqi state, which proved beneficial for the British, as these divisions were based on comprehensive studies conducted during the Ottoman period. Nevertheless, the rapid turnover in administrative appointments disrupted the governance structure in Al-Dilyim District and, subsequently, in other districts of Iraq, despite the existence of a prepared administrative cadre, many of whom enjoyed the respect and approval of both the government and local tribes.

© 2026 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol62.Iss1.4826

التبدّلات لرؤساء الوحدات الإدارية في لواء الدليم ١٩١٧–١٩٥٨

م.د. محمود حسين عامر الزوبعي
ديوان الوقف السني– دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية

الملخص

تناول بحثي الموسوم التبدلات لرؤساء الوحدات الإدارية في لواء الدليم موضوع إدارة اللواء في ظلّ الاحتلال البريطاني والعهد الملكي، وتكمن أهمية الموضوع كونه يتناول الجانب الإداري ولا سيما فيما يخص الإدارة التي تُعنى بمهام المتصرف وقائم مقامي الأقضية في اللواء، إذ تناوب على المنصب العديد من الشخصيات التي حظيت بثقة الملك أو الحكومة أو متصرف اللواء فيما بعد، فمن المألوف أن أي تغيير سياسي يتبعه تغيير اقتصادي واجتماعي وإداري في آن واحد، فقد ركّز الملك فيصل الأول بعد تشكيل أول حكومة عراقية بعد تتويجه على عرش العراق على ضرورة الاهتمام بالأمور الإدارية والرقي بها بما يتناسب مع الحالة الجديدة التي يعيشها العراق في مطلع العشرينيات من القرن الماضي، التي مهدت لتنظيم الأمور الاقتصادية والاجتماعية فيما بعد، فكان التقسيم الذي اتبعه العثمانيون في مطلع القرن العشرين ظلّ سائدا في العقود الأولى من تشكيل دولة العراق التي استفاد منها البريطانيون كونها قسمت على وفق دراسة مستفيضة في العهد العثماني، بيد أنّ التغيرات السريعة في تسنم المناصب وتسليمها أربكت المشهد الإداري في لواء الدليم ومن ثم ألوية العراق الأخرى على الرغم من إعداد كوادر إدارية كانت نسبة كبيرة منها قد حظيت باحترام ورضا الحكومة والعشائر العراقية.

الكلمات المفتاحية: تاريخ، العراق الحديث ، التبدلات الإدارية ، لواء الدليم.

المقدمة:

يعدّ موضوع التبدلات لرؤساء الوحدات الإدارية في لواء الدليم ١٩١٧–١٩٥٨ واحدا من المواضيع الجديرة بالدراسة، وتكمن أهميته بالاهتمام الذي أولته القوى العظمى التي تصارعت في العراق للواء الدليم إذ عدّ العثمانيون لواء الدليم عقدة إستراتيجية لربط العراق ببلاد الشام وبالتالي ازدهار التجارة المارة إلى اللواء فضلا عن كونه أقصر الطرق إلى غرب العراق وسهولة مراقبته وتأمينه، ذلك الواقع استفاد منه البريطانيون وأولوه أهمية أكثر مما كان عليه لواء الدليم في العهد العثماني ذلك كان كافيا لاختيار الموضوع والبحث فيه لتوثيق ما جرى من اهتمام بالواقع الإداري في لواء الدليم ولا سيما موضوع منصب المتصرف الذي شهد في أثناء مدة البحث تعاقب المتصرفين عليه وسرعة تبدلهم، إذ أثار العديد من التساؤلات عن سبب ذلك التبدل؛ ولتغطية موضوع البحث فقد تم تقسيمه على مقدمة ومحاور ثلاثة وخاتمة ضمنتها أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث، إذ تناول **المحور الأول** التبدلات الإدارية في مركز لواء الدليم في ظل السيطرة البريطانية والعهد الملكي ١٩١٧–١٩٥٨، في حين ركّز المحور الثاني على التبدلات الإدارية في الفلوجة في ظل السيطرة البريطانية والعهد الملكي ١٩١٧–١٩٥٨، وجاء المحور الثالث تحت عنوان التبدلات الإدارية في قضاء عنه في ظل السيطرة البريطانية والعهد الملكي ١٩١٧–١٩٥٨.

اعتمد البحث على مصادر متنوعة شملت وثائق غير منشورة محفوظة في دار الكتب والوثائق ببغداد، إلى جانب الكتب العربية والأجنبية، كما استفدت من الصحافة العراقية ولا سيما جريدة الوقائع العراقية التي وفرت معلومات جديدة عن تداول المناصب الإدارية العليا في اللواء عسى أن أكون قد وفقت فيما سعيت إليه، والله ولي التوفيق.

أولا: التبدلات في مركز لواء الدليم خلال السيطرة البريطانية والعهد الملكي ١٩١٧-١٩٥٨

خضع لواء الدليم بكل أقضيته ونواحيه وقراه للسيطرة البريطانية بعد أن أحكمت القوات البريطانية قبضتها عليه في الثامن والعشرين من تشرين الأول ١٩١٨، واتخذت (عنه) مركزا لها بادئ الأمر وأطلق عليه منطقة Divison وتلك التسمية توازي اللواء، وضمت المقاطعات الواقعة من حدود الفلوجة الشرقية إلى حدود عنه الغربية، وتقع بينها الرمادي وهيت وحديثة، وأصبحت تمثّل وحدة إدارية واحدة (حسين، ١٩٩٤، صفحة ١٨٧) (الشلال، لواء الدليم في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٧-١٩٢٠، ٢٠٠٢، صفحة ١٩)

قسّم البريطانيون العراق إلى ست عشرة منطقة من ضمنها الدليم، وبدورها قسمت المناطق إلى أقضية، والأقضية إلى نواحي، وأصبحت أقضية منطقة الدليم ثلاث هي: الرمادي، والفلوجة، وعنه. (حمد، ٢٠٠٢، صفحة ٧٣٥).

عهدت إدارة منطقة الدليم إلى الحاكم العسكري المستر آرنولد "Mr. A. R. Noidar" الذي اتخذ من مدينة الرمادي مقرا له، وطبق مقررات مؤتمر فرساي[١] في الثامن والعشرين من حزيران ١٩١٩ وجعلها موضع التنفيذ، إذ عدّ دير الزور والبوكمال مناطق تابعة ضمن منطقة الدليم، واستمرت على ذلك الحال حتى أخذت من العراق في الثالث من شباط ١٩٢٠، وأصبح دير الزور تابعا لسوريا، ولم تجد المحاولات التي تبعت ذلك التاريخ نفعا فأصبحت أرضا سورية. (قدوري، ٢٠٠٢، صفحة ١٠٤). وسرعان ما جرت تغييرات سياسية في الإدارة البريطانية تبعا للأحداث التي جرت في العراق بعد أن أصبح آرنولد ويلسون Arnold Wilson الحاكم الملكي بالوكالة.[٢]

كان معاونه في الرمادي سالم أفندي، ومدير المال شكري أفندي وشخصيات عراقية أخرى تبوأت مناصب مختلفة في إدارة منطقة الدليم حينذاك ظلت تتناوب فيما بينها إلى أن انتهت أحداث ثورة العشرين في العراق وإفرازاتها. (جريدة العرب، ١٩١٩)

أفضت ثورة العشرين عن تراجع خطط البريطانيين التي وضعوها لإدارة العراق، فقد عملت الحكومة البريطانية على تحويل الإدارة العسكرية إلى إدارة مدنية اقتضت استبعاد آرنولد ويلسون وكيل الحاكم المدني، واستدعت السير برسي كوكس Coxp[٣] في أيلول ١٩٢٠.

وسعى كوكس لدى وصوله إلى العراق في الحادي عشر من تشرين الأول ١٩٢٠ إلى تهدئة الأوضاع في مختلف مناطق العراق فوافق على مسودة دستور جاء فيه "إن بلاد الرافدين دولة مستقلة تحت وصاية عصبة الأمم وتحت الانتداب البريطاني، كما وافق على تكوين جمعية دستورية على أن تشكّل فيما بعد حكومة انتقالية (الوصيف، ١٩٦٠)، ووفقا لما جاء بالمادة الثانية من ميثاق عصبة الأمم ونظام الانتداب تعيين مستشار بريطاني إلى جانب كل وزير في الوزارات العراقية الثمانية، وعين لكل لواء متصرف من العراقيين وإلى جانبه مشاور بريطاني، وقد عين محمد رشيد العمري،[٤] متصرفا للواء الدليم، وعين الكابتن أل- أن. ريدام سي L. N. Readmecl مشاورا له. (الوقائع العراقية، العدد ٢٠، ١٩٢٢).

فضلا عن تعيين قائم مقام للأقضية الثلاث ومديري نواحي اللواء، إذ عين الحاج ياسين مدير ناحية كبيسة، وعين أحمد أفندي مديرا لناحية الرحالية، وعين أحمد عزت أفندي، مديرا لناحية جُبه، وكان ارتباطهم جميعا بمتصرف اللواء الذي عُد مسؤولا عن حفظ الأمن وحقوق سكان اللواء، ومتابعة الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذ القوانين كافة. (العزاوي ع.، ٢٠٠٨، الصفحات ١٨٤-١٨٥)

أقر مجلس الوزراء العراقي في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٢٠ قانون الإدارة الإقليمية المتضمن إلغاء التقسيمات العثمانية، واستنادا لذلك فقد ألغيت التقسيمات العثمانية وأعيد تقسيم العراق إلى عشرة ألوية بدلا من ١٦ لواء، ولم يتغير

حال لواء الدليم إذ احتفظ بأقضية عنه والرمادي ونواحي، هيت، كبيسة، الفلوجة، الرحالية، جبه، حديثة، وناحية القائم، وأبقى على محمد رشيد العمري متصرفا للواء الدليم. (الشجيري، ٢٠٠٥، الصفحات ٥٧-٦١).

رأت الحكومة البريطانية بأن تقليل نفقات القوات البريطانية العاملة في العراق أصبح أمراً لا مناص منه، وذلك بتقليل عدد القوات البريطانية، واللجوء إلى اختيار شخصية عراقية لها السطوة في حكم العراق، وبعد مشاورات طويلة بين القادة البريطانيين وشيوخ العشائر العراقية الموالية لهم تمخضت عن اختيار فيصل ملكا على العراق بموجب استفتاء شعبي كبير في الألوية الستة عشر، وكان لواء الدليم من بين الألوية إذ قدم مضبطة بقبول فيصل ملكا على العراق، وفي الثالث والعشرين من آب ١٩٢١ توج فيصل ملكاً على العراق بحفل التتويج الذي جرى على ساحة برج الساعة ببغداد، وأشار الملك في خطابه إلى العمل على استقلال العراق وسيره على خطى وقواعد الحكومات السياسية الديمقراطية وعلى الفور أجرى تبدلات وزارية تمخضت عن تأليف وزارة جديدة برئاسة عبد الرحمن النقيب وثمانية وزراء في الثاني عشر من أيلول ١٩٢١. (كورية، ١٩٩٨، الصفحات ٩٨-٩٩) (الحسني، ١٩٨٨، الصفحات ٥٧-٨٠)

صدرت إرادة ملكية في الثاني والعشرين من كانون الأول ١٩٢٣بنقل عارف حكمت بك من قضاء السماوة ليكون متصرفا للواء الدليم، إذ أجرى تغييرات في إدارات في اللواء فعيّن نايف أفندي الكود مديرا لناحية كبيسة في عشر من شباط ١٩٢٤، كما عيّن عبد القادر أفندي مديرا لتحريرات اللواء في الأول من نيسان، وعيّن ياسين أفندي مديرا لناحية هيت في السابع عشر من تموز للسنة ذاتها، ولم تمر سوى تسعة أشهر تقريبا حتى استغنى عن خدمات عارف حكمت بك متصرف اللواء واستبداله بتعيين أمجد أفندي العمر متصرفا للواء الدليم في التاسع من تشرين الأول ١٩٢٤ الذي قام بدوره بتعيين مصطفى أفندي الطرابلسي مديرا لناحية القائم، واجرى تغييرات أخرى على بعض الإدارات العاملة في مركز اللواء، منها تعيين يوسف أفندي مديرا لناحية كبيسة في السابع والعشرين من نيسان ١٩٢٥. (الوقائع ج.، ١٩٢٤) (الوقائع ص.، صحيفة الوقائع العراقية العدد٣٠٢، ١٩٢٥)

أجرى الملك فيصل الأول بعض التغييرات الجيوسياسية في مطلع عام ١٩٢٧ إذ أصدر مرسوما ملكيا قسم بموجبه العراق إلى أربعة عشر لواء وظل لواء الدليم ضمن الألوية الأربعة عشر قائما بأقضيته ونواحيه، ففي الحادي عشر من شباط ١٩٢٧ نقل محمد جميل من مدير ناحية الرحالية إلى مدير ناحية حديثة، كما نقل محمد فائق أفندي العزاوي مدير ناحية كبيسة في الثالث من مايس من السنة ذاتها. (الوقائع ص.، العدد٦٢١، ١٩٢٨)عين عبد الله الدليمي متصرفا للواء الدليم في الثاني من أيلول ١٩٢٨، وبعد مدة وجيزة صدرت إرادة ملكية رقم ١٩٠ بإلغاء ناحية كبيسة في الثاني عشر من تشرين الثاني ١٩٢٨. (الوقائع العراقية الأعداد ٦٩٥ و٧٠٧، ١٩٢٨)

ويوحي سرعة تبدل متصرفي لواء الدليم والألوية الأخرى أن عدم الاستقرار السياسي ألقى بظلاله على أوضاع لواء الدليم الإدارية إذ إنّ المتصرفين كانت أيديهم مغلولة ولا يحققون شيئا يذكر في السنوات العشر الأولى من قيام المملكة وذلك ينطوي على وضع العراق بشكل عام؛ لكون البريطانيين هم الذين تحكموا بمقدرات العراق آنذاك، والجدول رقم (١) يوضح أسماء متصرفي لواء الدليم للمدة من ١٩٢٤-١٩٤٥.

جدول رقم (١)

يوضح أسماء متصرفي لواء الدليم للمدة من ١٩٢٤-١٩٤٦:

ت	الاسم	من	إلى
١	أمجد بك العمري	٩ تشرين الأول ١٩٢٤	٣ تموز ١٩٢٨
٢	عبد الحميد بك- وكالة	٣ تموز ١٩٢٨	٢ أيلول ١٩٢٨
٣	عبد الله بك الدليمي	٢ أيلول ١٩٢٨	١٢ نيسان ١٩٣٠
٤	عبد الحافظ بك	١٢ نيسان ١٩٣٠	١١ نيسان ١٩٣١
٥	حسين محمود فخري بك	١١ نيسان ١٩٣١	٨ حزيران ١٩٣١
٦	عارف بك قطان	٨ حزيران ١٩٣١	٥ تشرين الثاني ١٩٣١
٧	شاكر محمود بك- وكالة	٦ تموز ١٩٣١	١٢ أيلول ١٩٣٢
٨	علي البزركان	٢٦تشرين الثاني ١٩٣٢	تشرين الثاني ١٩٣٣
٩	محمود السنوي	تشرين الثاني ١٩٣٣	٢٢ آب ١٩٣٧
١٠	شاكر محمود- وكالة	أيلول ١٩٣٧	أيلول ١٩٣٧
١١	حسن فهمي المدفعي	أيلول ١٩٣٧	حزيران ١٩٤١
١٢	حسام الدين جمعة	حزيران ١٩٤١	تشرين الثاني ١٩٤١
١٣	حسن فهمي – دورة ثانية	شباط ١٩٤٢	١٩تشرين الأول ١٩٤٢
١٤	سعد صالح	١٩ تشرين الأول ١٩٤٢	١٨ نيسان ١٩٤٣
١٥	مظفر أحمد	١٨ نيسان ١٩٤٣	تموز ١٩٤٤
١٦	حسن فهمي(مرة ثانية)	تموز ١٩٤٤	١٩٤٦

عُدّ التبدل في منصب المتصرف بذلك الشكل إرباكا إداريا بادئ الأمر إلا أنّ الظروف التي كان يمرّ بها لواء الدليم كانت كفيلة بإجبار الحكومة على اعتماد مبدا التبدلات السريعة خشية وقوع المتصرفين بأخطاء إدارية من شأنها أن تنعكس سلبا على أوضاع أهالي اللواء العامة.

عُدّ قانون إدارة الألوية رقم ١٦ لسنة ١٩٤٥ الذي نشر في جريدة الوقائع العراقية في السابع من آيار ١٩٤٥ أكثر استجابة للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للعراق بعد الحرب العالمية الثانية، فبموجبه ألف مجلس عام في كل لواء يرأسه متصرف اللواء ويتكون من أعضاء دائميين وأعضاء منتخبين، أربعة منهم دائمون هم مدير المعارف باللواء، رئيس الصحة، رئيس البلدية وكبير موظفي وزارة الأشغال والمواصلات، أما الأعضاء المنتخبون فيتراوح عددهم بين ٦-١٥ عضوا حسب نفوس الأقضية. (الوقائع، العدد ٢٢٧٩، ١٩٤٥)

واستنادا لذلك دخل قانون إدارة الألوية ١٦ لسنة ١٩٤٥ حيز التنفيذ من شباط ١٩٤٦ فانتخب في لواء الدليم ستة أعضاء وحسب النسب، إذ كان عدد الأعضاء المنتخبين في مركز اللواء ثلاثة، قضاء الفلوجة اثنين، قضاء عنه واحدا. (الوقائع، العدد٢٣٤١، ١٩٤٦).

وتبعا للمادة الثانية من قانون إدارة الألوية فقد صدر نظام الإدارة الخاصة في البادية رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٦ الذي نصّ على تأسيس وحدة إدارية أو أكثر في البادية باسم (مديرية إدارة البادية) يرأسها مدير ارتباطه مباشرة بوزير الداخلية، فتكونت في البادية ثلاث مديريات هي البادية الشمالية ومركزها الرطبة والبادية الجنوبية ومركزها نقرة السلمان وبادية الجزيرة ومركزها الحضر. (كمونه، ١٩٥٣، الصفحات ١٨٨-٢٠٩)

نقل متصرف الدليم حسن فهمي في ٢٤ من حزيران ١٩٤٦ إلى متصرف لواء كركوك، وعين عبد الوهاب مصطفى الدباغ بدلا عنه، وبعد مضي سنتين ونيف تقريبا استبدل الأخير وعين بدلا عنه مكي عبد المجيد الجميل متصرفا للواء الدليم في الثاني من كانون الأول ١٩٤٨، وبعد مضي سته أشهر وبالتحديد في الخامس من حزيران ١٩٤٩ صدرت إرادة ملكية بنقل مكي عبد المجيد الجميل واستبداله بقائم مقام مركز الديوانية حسين عوني عيسى، وفي الثامن عشر من كانون الاول ١٩٤٩ استبدل هو الآخر بـ(عبد الحليم السنوي) ليكون المتصرف الرابع خلال أقل من أربع سنوات. (الوقائع العراقية، ١٩٤٨-١٩٤٩)

شهد عام ١٩٥٠ نشاطا إداريا تمثّل بتعديل الحدود بين لواء الدليم ومديرية إدارة البادية الشمالية بفك ارتباط H1 من لواء الدليم وإلحاقها بمديرية إدارة البادية الشمالية فضلا عن رسم خطوط مستقيمة قاطعة الوديان والصحاري لتثبيت الحدود الإدارية بين الألوية، وفي خضم تلك الظروف نقل متصرف لواء الدليم عبد الحليم السنوي الى لواء المنتفك وعيّن محله حسين طالباني القادم من متصرفية لواء المنتفك في الحادي والثلاثين من تشرين الأول ١٩٥٠. (صحيفة الوقائع العراقية، ١٩٥٠).

تعاقب على منصب متصرف لواء الدليم للمدة من ٦ آب ١٩٥٢ تاريخ انتهاء مدة ولاية حسين طالباني متصرفا للواء الدليم إلى عام ١٩٥٨ ثلاثة متصرفين هم:

١. نجم الدين صائب من ٦ آب ١٩٥٢ حتى ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٣.
٢. أكرم أحمد من ١٩٥٣ حتى ١٩٥٦.
٣. برهان الدين أسعد بكر من ١ نيسان ١٩٥٦ حتى تموز ١٩٥٨. (ملفات العهد الملكي، ملف رقم ٣٨٨٨)

تخلل متصرفية برهان الدين أسعد بكر متصرف لواء الدليم صدور قانون رقم ٢٦ لسنه ١٩٥٨ قانون تعديل إدارة الألوية رقم ١٦ لسنه ١٩٤٥ إذ أعطى القانون بموجبه صلاحيات واسعة لمتصرفي الألوية ومنهم متصرف لواء الدليم بتعيين وتوقيع وتنسيب ونقل موظفي الدوائر الفرعية المركزية في اللواء بمنحهم الإجازات وقبول الاستقالة ومعاقبتهم انضباطيا وإحالتهم على التقاعد على وفق القوانين فضلا عن صلاحيات فتح وإنشاء الطرق والمعابر وغيرها من الأمور الخدمية التي تصب بمصلحة المواطن، وكان أهم الصلاحيات هي مصادقة الخزينة السنوية (الموازنة المالية) التي كانت حصرا من صلاحيات رئيس الحكومة (صحيفة الوقائع العراقية، ١٩٥٨).

بدا واضحا من خلال متابعة الإرادات الملكية بنقل وتعيين المتصرفين بأنها لم تجرِ على وفق أسس عرقية أو عشائرية وإنما كانت تقوم على أساس الكفاءة وتقديم الخدمات لحدود مسؤوليته التي حظيت بارتياح العشائر العربية ولا سيما في لواء الدليم، بيد أن سرعة تبدل بعض المتصرفين قد أشار إلى خشية الحكومة من ازدياد شعبية المتصرفين في مناطق عملهم والتفاف الجماهير حولهم الذي كان سببا في سرعه نقلهم واستبدالهم.

ثانيا: التبدلات في الفلوجة في ظل السيطرة البريطانية والعهد الملكي ١٩١٧ إلى ١٩٥٨

اتخذ العثمانيون الصقلاوية مقرا لهم لمدة طويلة ومن ثم أصبحت ناحية تتبع لها قرى وقصبات أحاطت بها، ومنها قصبة الفلوجة إذ كان قضاء الدليم في عام ١٨٩٥ يتكون من أربع نواحي هي الصقلاوية، هيت، كبيسة، الرحالية. (النجار، ١٩٩١، صفحة ١٣٦)، وفي سنة ١٩٠٠ اختيرت مدينة الفلوجة لتكون ناحية تابعة إلى قضاء الدليم بدلا من ناحية الصقلاوية، وعين (بصيرت أفندي) مديرا لها بعد أن كان مديرا لناحية الصقلاوية الملغاة، وكان هذا التغيير يعود لأهمية الفلوجة جغرافيا كونها أول مرحلة في الطريق من بغداد إلى الدير ثم حلب فضلا عن كونها ميناء مهما على نهر الفرات. (الزوراء، ١٩٩٩) ومن الجدير بالذكر بأن الموافقة على نقل ناحية الصقلاوية إلى الفلوجة جاء بعد حصول موافقه

الصدر الأعظم ووزارات الداخلية والمالية والدفتر دار خاقاني في الأول من كانون الأول ١٨٩٦، وبرر والي بغداد هذا الإجراء لكون الفلوجة تقع على جادة درسعات المعروف طريق دار السعادة، ولنموها السكاني والعمراني، ويربطها جسر أقيم على نهر الفرات من الأعمدة، وذكر أن عشائر عنزة وشمر كانت تستعمل ذلك الجسر لغزو بعضها البعض، كما برر والي بغداد أنّ نقل الناحية كان للحد من الغزوات بين تلك العشائر. (العثماني، ١٨٩٦)، يبدو أن الموافقة تمت في عام ١٨٩٦ في حين جرى نقل مركز الناحية في عام ١٩٠٠.

كان ارتباط ناحية الفلوجة إداريا بقائم مقامية قضاء الدليم ومارست واجباتها في مراعاة شؤون الناحية المختلفة وتتركز مهام مدير الناحية بأن يكون مسؤولا عن الأمن وجباية الضرائب بالمعاونة مع مختاري القرى الذين عُدوا مأمورين إداريين لمراعاة ما تحتاجه قراهم، ويكون ارتباطهم مباشرة بمدير ناحية الفلوجة. (الجميل، ١٩٩١، الصفحات ٣٤٨-٣٤٩).

نشبت الحرب العالمية الأولى في الرابع من تشرين الثاني ١٩١٤ ودخلت الدولة العثمانية الحرب إلى جانب دول الحلف المركزي وذلك تنفيذا للمعاهدة السرية المعقودة بينها وبين ألمانيا في الثاني من آب ١٩١٤. (Snyder, 1958)

بيد أن الدولة العثمانية تهاوت قواها ولم تتمكن من مجاراة الحلفاء فدخلت القوات البريطانية بغداد في الحادي عشر من آذار ١٩١٧. (طربين، ١٩٨٦)، بقيادة الجنرال مود Mode.[٥] بعد أن هزمت القوات العثمانية فيها وقد أحكموا قبضتهم عليها في التاسع عشر من آذار في العام نفسه، وأقام البريطانيون فيها إدارة مؤقتة. (الزبيدي، الصفحات ٧٢-٧٤). برئاسة الحاكم العسكري العميد هوكر Hawker إذ تقدّمت القوات البريطانية نحو الفلوجة لملاحقة القوات العثمانية المنسحبة هناك وبعد قتال شديد مع القوات العثمانية وعشائر مدينة الفلوجة والمناطق الأخرى من قضاء الدليم تمكّن البريطانيون من الدخول إلى الفلوجة في الحادي عشر من تموز ١٩١٧. (العزاوي ع.، ١٩٣٦، الصفحات ٢٤١-٢٤٢)، وبعدها أكمل البريطانيون احتلالهم لمناطق الدليم الأخرى في ٢٨ من تشرين الأول ١٩١٨، بعد أن فرض سيطرتهم على عنه بقياده الجنرال مارشال، واتخذت القوات البريطانية من عنه قاعدة تمركزت فيها. (الهيتي، ٢٠١١، صفحة ١٨)، وأطلقوا على قضاء الدليم اسم منطقة، وهي وحدة إدارية توازي اللواء وضمت نواحي الدليم جميعا، وعمل البريطانيون على تغيير الخارطة الإدارية للعراق. (الظاهر، ٢٠١٠، صفحة ٢٠)

وأصبح الدليم لواء وحولت النواحي إلى أقضية وبعض القرى إلى نواحي وأوكلت إدارته إلى (أوسوليفان) Oisulivan بيد أنّ اندلاع ثورة العشرين في العراق في الثلاثين من حزيران ١٩٢٠ أربك البريطانيين كثيرا، إذ شهدت الفلوجة والقرى المجاورة لها أحداثا هامة تمحورت حول علاقه شيوخ عشائر الفلوجة والقرى والقصبات المجاورة لها مع الحاكم العسكري البريطاني الكولونيل لجمن بعد أن توترت تلك العلاقة بتمادي لجمن وتطاوله على شيوخ الدليم من أهالي الفلوجة وتطاوله بكلمات نابية تجاههم، مما أدى إلى مقتله في الثاني عشر من آب ١٩٢٠. (الشلال، لواء الدليم في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٧-١٩٢٠ (أطروحة دكتوراه)، ٢٠٠٢) على يد الشيخ ضاري المحمود شيخ عشيرة زوبع.[٦] على إثر ذلك أوكلت القيادة البريطانية مهمة الحاكم العسكري إلى آرنولد ويلسون الذي وكل بدوره إلى إسماعيل أفندي كمأمور سياسي في الفلوجة، وأوكل إلى محمود أفندي إدارة المالية فيها. (الشلال، لواء الدليم في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٧-١٩٢٠، ٢٠٠٢، الصفحات ٥٠-٥١)

عمدت الحكومة البريطانية إلى تهدئة الأوضاع الملتهبة في مختلف مناطق العراق فانتدبت في أيلول ١٩٢٠ السير برسي كوكس ليحل محل آرنولد ويلسون، وسعى كوكس عند وصوله بغداد في الحادي عشر من تشرين الأول ١٩٢٠ إلى إقامة إدارة مدنية في العراق أخذت على عاتقها إدارة المناطق التي فرضت سيطرتها عليها ومنها ناحية الفلوجة إذ قال كوكس "إن الاتجاه السياسي الجديد والذي جئت لتطبيقه في العراق يقضي بتحويل كامل وسريع في واجهة الإدارة القائمة من البريطانيين إلى العرب، وكان كوكس أول مندوب سامٍ للحكومة البريطانية في العراق وباستلام كوكس لمهامه إنها مدة

الحكم العسكري لمناطق العراق والبدء بعهد الحكم المدني والإدارة المدنية للعراق التي تمخضت عن قيام الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١. (عمر، ١٩٨٩، صفحة ١٨٣)

اختار البريطانيون عبد الرحمن الكيلاني[٧] ليكون أول رئيس لحكومة عراقية مؤقتة واستلم مهامه في ٢٥ من تشرين الأول ١٩٢٠، وألف وزارة ضمت ثمانية وزراء لثماني وزارات، وعُين تسعة وزراء بلا وزارة، وعُين مستشار بريطاني لكل وزارة حسب ما جاء بالمادة الثانية من ميثاق عصبة الأمم ونظام الانتداب وإلى جانبه معاون وسكرتير بريطاني، وعين لكل لواء متصرف من العراقيين وإلى جانبه مستشار بريطاني. (جميل، ١٩٩٠)، (الحسني، ١٩٨٨، صفحة ٨)، وقد عين رشيد بك العمري متصرفا للواء الدليم، وعين الكابتن إل أن ريدام سي L.N Readme Ci مشاورا له، وبقيت إدارة الفلوجة على حالها من دون تغيير، تبع ذلك تعيين الحاج ياسين أفندي العيساوي مديرا لناحية الفلوجة جاء ذلك في اجتماع مجلس الوزراء الذي عقد برئاسة عبد الرحمن الكيلاني في الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٢١. (صحيفة الوقائع العراقية، ١٩٢١)، ومما لوحظ عن مجمل التعيينات التي حصلت أن المشاورين البريطانيين كانوا أصحاب الحل والعقد وبيدهم مفاتيح إدارة العراق إلى جانب فرض إرادتهم على الحكومة العراقية تبعا لمتطلبات الإدارة البريطانية. (المحمدي، ٢٠٠٧، صفحة ١٢٥)

انتخب فيصل الأول[٨] ملكا للعراق في منتصف حزيران عام ١٩٢١ ووصل البصرة في ٢٣ من حزيران من السنة نفسها على ظهر الباخرة نورت بورك فاستقبله أبناء الشعب العراقي بالترحيب وفي التاسع والعشرين من حزيران وصل بغداد فاستقبله البريطانيون والعراقيون على حد سواء، وأجريت مراسيم تتويجه ملكا على العراق في الثالث والعشرين من آب ١٩٢١ بعد إكمال متطلبات الاستفتاء في الألوية وكان لواء الدليم من بين الألوية التي أيدت الملك فيصل الأول إذ قدمت عشائر الدليم ١٦ مضبطة أيدت فيصل ملكا على العراق، وجاءت نتائج الاستفتاء في عموم العراق بنسبه ٩٦,٥% من أصوات الشعب العراقي. (حميدي، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤–١٩٦٨، ٢٠١٥، صفحة ٤٥).

وافق الملك فيصل الأول على استقالة وزارة عبد الرحمن النقيب بالمؤقتة في الثاني عشر من أيلول وأعقبها صدور الإرادة الملكية بتأليف الوزارة الأولى في حكومة الملك فيصل الأول برئاسة عبد الرحمن النقيب ووزرائها: الحاج رمزي بيك وزيرا للداخلية وساسون حزقيل وزيرا للمالية وناجي بيك السويدي وزيرا للعدلية وجعفر باشا العسكري وزيرا للدفاع الوطني وحنا بطاطا وزيرا للصحة وعزت باشا وزيرا للأشغال والمواصلات وعبد اللطيف باشا وزيرا للتجارة وعبد الكريم أفندي الجزائري وزيرا للأوقاف. (الحسني، ١٩٨٨، صفحة ٥٨).

وفي الأول من شباط عام ١٩٢٢ عين سليمان أفندي الراوي مديرا لناحية الفلوجة. (جريدة الوقائع العراقية، ١٩٢٢) وأشير إلى الدور الذي أداه سليمان أفندي في تنظيم الدوائر في الفلوجة ومتابعتها بشكل ملفت للنظر إذ تمخضت متابعته بالنهوض بالواقع الخدمي لمدينه الفلوجة تزامنت مع اهتمام ودعم متصرف لواء الدليم رشيد بيك العمري الذي استبدل بإرادة ملكية في ٢٢ من كانون الأول ١٩٢٣ ليحل محله عارف حكمت.[٩] الذي نقل من قضاء السماوة ليكون متصرفا للواء الدليم. (صحيفة الوقائع العراقية، ١٩٢٣) بيد أن سليمان أفندي مدير ناحية الفلوجة أُحيل على التقاعد في الثامن عشر من آب ١٩٢٤ وعين محله حماد أفندي حمدي وباشر بعد يوم واحد من إيكال المهمة له الذي صادف في التاسع عشر من آب في السنة ذاتها ومن الجدير بالذكر أن حماد أفندي نقل من ناحية الكرادة ليكون مديرا لناحية الفلوجة (جريدة الوقائع العراقية، ١٩٢٤).

أجريت تبدلات في المناصب الحكومية ولا سيما فيما يخص المتصرفين للألوية، إذ عين أمجد أفندي العمر متصرفا في السادس من تشرين الأول ١٩٢٤ وبررت الإرادة الملكية إجراء التغييرات إلى تقديمه خدمات أفضل للمواطنين في ألويتهم. (صحيفة الوقائع العراقية، ١٩٢٤) وفي الحادي والثلاثين من شباط ١٩٢٥ أُقيل حماد أفندي حمدي من منصب مدير

ناحية الفلوجة وعُين بدلا عنه خليل أفندي مديرا للناحية في الثلاثين من آب ١٩٢٥ ولم يستمر ذلك طويلا حتى استبدل أيضا بمدير ناحية جديد في العشرين من أيلول ١٩٢٥ قبل أن يمضي عليه ٢٠ يوما وعين بدلا عنه وفيق بك آل محمد نوري باشا مديرا للناحية. (صحيفة الوقائع العراقية، ١٩٢٥).

ولأهمية الفلوجة الاستراتيجية واتساع مساحتها وتنامي عدد سكانها فقد صدرت الإرادة الملكية برقم ٨٦٦ في السابع من آب ١٩٢٦ باستحداث قضاء الفلوجة وأُنيطت مهمة إدارتها كقائم مقام إلى محمد وفيق أحمد وكالة وأن تكون الكرمة ناحية تابعة لها، وعين يوسف أفندي الفارسي مديرا للناحية. (صحيفة الوقائع العراقية، ١٩٢٦)، وجاء اختيار الكرمة لتكون ناحية لأهميتها الاقتصادية إذ كانت واحدة من أهم المناطق في العراق في إنتاج المواد الإنشائية المعروفة حينذاك كالطابوق والجص إذ قدرت أجور المثل لكور الجص والطابوق المشيد على الأراضي الأميرية لناحية الكرمة حسب تعداد عام ١٩٣٧ بما يقارب ٧١,٣٠٠ دينارا لـ ٦٠ كورة يملكها ٣٦ متعهدا من أهالي قضاء الفلوجة والأراضي المجاورة لها. (سليم، ٢٠١٤، الصفحات ٢٦١-٢٦٦).

واصلَ الملك فيصل الأول بإجراء تغييرات تنسجم مع حالة العراق حينذاك ولا تبتعد كثيرا عما كان سائدا في ظل الإدارة البريطانية فقد قسم العراق إلى ١٤ لواء لكل لواء متصرف يديره ومن يدير القضاء سمي قائم مقام بموجب المرسوم الذي صدر في عام ١٩٢٧ بتنظيم إدارة العراق وعندها صدرت إرادة ملكية بتعيين مصطفى عاصم أفندي بن محمد صفوت أفندي كأول قائم مقام لقضاء الفلوجة. (صحيفة الوقائع العراقية، ١٩٢٨) أجريت تغييرات إدارية لناحية الكرمة إذ نقل يوسف أفندي الفارسي وحل محله خليل رشيد أفندي مديرا للناحية والذي نقل منها في الثالث من شباط ١٩٣١ وأعقبه نقل قائم مقام قضاء الفلوجة واستبداله بقائم مقام قضاء النجف بدر السويدي في السابع من حزيران ١٩٣١. (صحيفة الوقائع العراقية، ١٩٣١) ولم يمضِ سوى عام واحد تقريبا حتى أجري تبدلات جديدة في إدارة الفلوجة إذ نقل بدر السويدي قائم مقام قضاء الفلوجة إلى قضاء الهاشمية في الرابع والعشرين من حزيران ١٩٣٢ بموجب الإرادة الملكية رقم ١٣٨ في حزيران للسنة ذاتها، وعين محمد خالص بيك قائم مقام لقضاء الفلوجة في الثاني من تموز ١٩٣٢. (صحيفة الوقائع العراقية، ١٩٣٢) تواصلت التبدلات الإدارية لمنصب قائم مقام قضاء الفلوجة بين الأعوام ١٩٣٥ و ١٩٤٥ ويمكن إيجازها على وفق الجدول الآتي:

جدول[١٠] رقم (٢)

يوضح استلام وإنهاء مهام قائم مقامي قضاء الفلوجة بين عامي ١٩٣٥- ١٩٤٥

ت	اسم القائم مقام	من	إلى
١٦	شاكر فهمي	١٦ تموز ١٩٣٥	٢ كانون الثاني ١٩٣٧
١٧	شاكر محمود	٢ كانون الثاني ١٩٣٧	٢٠ آب ١٩٣٧
١٨	صلاح الدين الشواف	٢٠ آب ١٩٣٧	٢٠ أيلول ١٩٣٧
١٩	إبراهيم صالح شاكر	٢٠ أيلول ١٩٣٧	٢٠ آب ١٩٤٠
٢٠	عبد الرزاق عودة	٢٠ آب ١٩٤٠	٢٣ كانون الأول ١٩٤٠
٢١	موسى كاظم شاكر	٢٣ كانون الأول ١٩٤٠	٢٣ شباط ١٩٤٢
٢٢	محمد حسين البزركان	١٦ مايس ١٩٤٢	١٩ تموز ١٩٤٣
٢٣	محمد علي الخياط	١٩ تموز ١٩٤٣	١ تموز ١٩٤٤
٢٤	توفيق بابان	١ تموز ١٩٤٤	٩ حزيران ١٩٤٥
٢٥	شوقي السعيدي	٩ حزيران ١٩٤٥	ـ ....

بدا واضحا أن سرعة تبدّل شخص القائم مقام للمدة المذكورة لأسباب تتعلق بالتدخلات العشائرية في شؤون الإدارة مما نجم عنه إرباكا عمّ الدوائر الخدمية في الفلوجة فضلا عن تأثر العراق بمجريات الحرب العالمية الثانية وما جرى من أحداث في العراق بشكل عام ولواء الدليم بشكل خاص حينما دارت على أرضه رحى انتفاضة مايس ١٩٤١ إذ وصلت القوات البريطانية إلى نهر الفرات وتقدمت إلى الحبانية ومنها إلى الفلوجة اذ دارت معركة عنيفة حول مدينة الفلوجة استبسلت فيها القوات العراقية لكن ذلك لم يثمر عن شيء إذا انتهت المعركة باحتلال الفلوجة من القوات البريطانية بفضل تفوقهم العددي وامتلاكهم الأسلحة المتطورة. (حميدي، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤–١٩٦٨).

بدا العمل في تنفيذ قانون الألوية رقم ١٦ لسنه ١٩٤٥ الذي صدر في الحادي والثلاثين من كانون الثاني ١٩٤٦ وبدأ تنفيذه في الأول من شباط للسنة ذاتها، واستنادا للمادة الثانية من قانون إدارة الألوية فقد صدر نظام الإدارة الخاصة في البادية رقم ٢٣ للسنة ١٩٤٦ الذي نصّ على تأسيس وحدة إدارية أو أكثر في البادية يرأسها مدير يرتبط بوزارة الداخلية ومن هنا ظهرت فكرة استحداث ناحية تابعة لقضاء الفلوجة تضمنها المقترح حينذاك باسم ناحية العامرية. (صحيفة الوقائع العراقية، ١٩٤٦) بيد أنها لم ترَ النور في مدة دراسة البحث.

صدرت إرادة ملكية في ٢٢ في مارس ١٩٤٦ بنقل داوود سلمان من قائم مقام قضاء سنجار إلى وظيفة قائم مقام قضاء الفلوجة بيد أنه لم يستمر سوى شهرين في وظيفته واستبدل بأحمد عبد الرزاق العبار الذي جاء نقلا من قضاء الهندية. (صحيفة الوقائع العراقية، ١٩٤٦) وفي مطلع عام ١٩٤٠ عينه توفيق المختار قائم مقام لقضاء الفلوجة الذي استمر في عمله حتى نيسان ١٩٤٨ عندما عين نعيم ممتاز بدلا عنه. (صحيفة الوقائع العراقية ، ١٩٤٧ و١٩٤٨).

عزم الملك فيصل الثاني على إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية وإدارية في العراق بعد تولي الملك فيصل الثاني زمام الأمور لبلوغه السن القانونية في الثاني من مايس بعد تسنمه الملكية لبلوغه السن القانوني في الثاني من مايس ١٩٥٣ إذ طالت التغييرات أغلب رؤساء الوحدات الإدارية في العراق. (حميدي، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤–١٩٦٨، الصفحات ٢٢٩–٢٣٠) ففي الثامن من تشرين الثاني ١٩٥٣ عين أكرم أحمد الجمالي[١١] متصرفا للواء الدليم، وفي الثامن من نيسان ١٩٥٤ نقل محمد لطفي علي من منصب قائم مقام قضاء الشامية إلى قائم مقام قضاء الفلوجة. (صحيفة الوقائع العراقية، ١٩٥٤).

وضمن ذلك السياق فقد أجريت تغييرات إدارية في معظم ألوية العراق في السابع والعشرين من آب ١٩٥٦ شملت استبدال أكرم أحمد الجمالي متصرف لواء الدليم بضياء الدين الحيدري تزامن ذلك مع استبدال محمد لطفي علي قائم مقام الفلوجة بسعد جلال ولم يمضِ سوى ١١ شهرا تقريبا حتى وردت الإرادة الملكية برقم ٣١٦ في ١٢ تموز ١٩٥٧ بإعفائه من مهامه وأوكلت مهمة قائم مقامية قضاء الفلوجة إلى يوسف أيوب مدير ناحية الكرمة بشكل مؤقت. (صحيفة الوقائع العراقية، ١٩٥٧) واستمرت إدارة الفلوجة على هذا الحال حتى قيام ثوره ١٤ تموز ١٩٥٨ التي أنهت العهد الملكي في العراق.

ثالثا التبدلات في قضاء عنه في ظل السيطرة البريطانية والعهد الملكي ١٩١٧– ١٩٥٨

تقع عنه على ضفاف نهر الفرات غرب مدينة الرمادي وتبعد عنها بمسافة ٢١٢ كيلو متر، ويبلغ عدد سكانها ٢٩,٨١٣ نسمة حسب ما سجلت وزارة التخطيط عام ٢٠١٣، ويعود وجود عنه إلى زمن الدولة الأشورية، وهي تمتاز بطولها كونها تتوسع على ضفاف نهر الفرات واتخذها العثمانيون قاعدة لهم منذ عام ١٥٧٤ ميلادية، وظلت الثكنات قائمة فيها إلى دخول البريطانيين لها في ٢٨ من تشرين الأول عام ١٩١٨ بقياده الجنرال مارشال قائد الفيلق البريطاني الثالث، واتخذتها مركزا له. (سليم، ٢٠١٤، صفحة ٣٤) وبعد أن عهدت إدارة منطقة الدليم إلى الحاكم العسكري آرنولد عين النقيب

يتس Yetts لإدارة عنه، وأوكلت إدارة كبيسة إلى سليم العزاوي من أهالي المنطقة ذاتها دون أن تحدّد درجتها الإدارية. (بيل، ٢٠٠٣، صفحة ٢٨٦) بيد أنه لم يستمر طويلا ففي الثاني من تشرين الثاني ١٩٢١ عين عارف حكمت بيك قائم مقام لقضاء عنه وفي الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٢٢ حصلت الموافقة على تعيين سليم العزاوي قائم مقام لقضاء عنه، وعين بديلا عنه الحاج ياسين العيساوي مديرا لناحية كبيسة بعد أن حسم أمر تسميتها من البريطانيين والعراقيين معا. (صحيفة الوقائع العراقية، ١٩٢٢)، وأعفت الحكومة سليم العزاوي من منصبه وأسندت مناصب أخرى لشخصيات عراقية أخرى لمناصب مدراء النواحي التابعة للواء الدليم. (صحيفة الوقائع العراقية ، ١٩٢٣).

تواصلت التبدلات للرؤساء الوحدات الإدارية للواء الدليم ولا سيما قضاء عنه ففي العشرين من تشرين الثاني ١٩٢٣ نقل عارف حكمت بك من منصب قائم مقام قضاء عنه إلى منصب قائم مقام قضاء السماوة وأصبح منصب القائم مقام بالوكالة لمدة وجيزة إلى أن عُين عبد الرحمن بك كاظم بمنصب القائم مقام. (صحيفة الوقائع العراقية، ١٩٢٦)، واصل القائم مقام تقديم خدماته لأهالي قضاء عنه وحظي باحترام وتقدير الأهالي حينذاك بيد أنه نقل من عنه في الثامن عشر من كانون الأول ١٩٢٥ إلى قضاء دلتاو. (صحيفة الوقائع العراقية، ١٩٢٦) وفي الرابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٢٦ عُين محمد أفندي آل ياسين قائم مقام عنه ولم يمضِ على تسنمه المنصب أقل من سنتين نقل إلى منصب قائم مقام قضاء الجبايش في الثاني من تشرين الثاني ١٩٢٧. (صحيفة الوقائع العراقية، ١٩٢٧)، وحلّ محله عبد المجيد أفندي آل ياسين قائم مقام لقضاء عنه بالتاريخ نفسه. (صحيفة الوقائع العراقية ، ١٩٢٩)، وفي العشرين من آب ١٩٢٩ نقل منها إلى قضاء قلعة سكر ليحل محله خليل عزمي أفندي ويتسنم منصب قائم مقام قضاء عنه بعد أن جاء نقلا من لواء الكوت، رافق ذلك إجراء تغييرات إدارية في نواحي اللواء أيضا ففي التاسع عشر من تشرين الأول نقل يوسف أفندي مدير ناحية هيت إلى مدير ناحية حديثة، وفي العشرين من تشرين الأول نقل محمد جميل أفندي مدير ناحية حديثة إلى مدير ناحية هيت وباشر الاثنان كل في محله في الحادي والعشرين من تشرين الأول ١٩٢٩. (صحيفة الوقائع العراقية، ١٩٣٠).

أدى خليل عزمي دورا مهما في تقديم الخدمات الإدارية لقضاء عنه ولا سيما في مجال حل النزاعات العشائرية والخلافات الأخرى الأمر الذي قاد إلى نقله إلى منصب قائم مقام قضاء عنه إلى لجنة حسم النزاع في أراضي المنتفك، وعين محله شاكر محمود المنقول من قائم مقامية قضاء الصويرة في الثالث من حزيران ١٩٣٠ ليكون قائم مقام في قضاء عنه. (و، ١٩٣٢، صفحة ٧٧) الذي صادف أن استلم مهام منصب متصرف لواء الدليم التابع بالوكالة بعد أن منح عارف بيك متصرف اللواء إجازة قدرها ٩٢ يوما قضاها خارج العراق، وفي الرابع والعشرين من حزيران ١٩٣٢ صدرت إرادة ملكية رقم ١٣٨ بتعيين محمد علي الهاشمي قائم مقام لقضاء عنه بعد أن كان قائم مقام قضاء الموصل، وفي الوقت نفسه نقل شاكر محمود قائم مقام عنه السابق إلى منصب قائم مقام الصويرة. (و، ١٩٣٢، صفحة ٥٥).

أحيل على التقاعد قائم مقام قضاء عنه محمد علي الهاشمي في السادس من تشرين الأول ١٩٣٢ وأسندت مهام المنصب إلى محمد عبد اللطيف أفندي مدير ناحية القائم وحل محله كاتب التحرير في الناحية عبد الحميد أفندي واستلم مهام منصبه في الثامن عشر من تشرين الأول للسنه ذاتها. (و، ١٩٣٢، الصفحات ٦-٧).

أسند منصب قائم مقام قضاء عنه إلى محمد صادق الشهريلي الذي نقل من منصب قائم مقام قضاء أبو صخير في لواء الديوانية في الأول من تشرين الأول ١٩٣٣، وفي ٢٨ من نيسان ١٩٣٥ صدرت إرادة ملكية بنقله إلى منصب قائم مقام قضاء قلعة سكر ونقل علي غالب قائم مقام أبي صخير بدلا عنه ليكون قائم مقام لقضاء عنه بموجب الإرادة الملكية نفسها.[١٢] والجدول الآتي يوضح أسماء القائم مقامين للسنوات اللاحقة.

جدول رقم (٣)

يوضح استلام وإنهاء مهام قائم مقام قضاء عنه من عام ١٩٣٥ حتى ١٤ تموز ١٩٥٨: (صحيفة الوقائع العراقية، ١٩٥٧)

ت	اسم القائم مقام	من	إلى
١	شوقي أفندي الصعيدي	١٢ آذار ١٩٣٦	نيسان ١٩٣٦
٢	علي غالب	نيسان ١٩٣٦	٢٩ تموز ١٩٣٧
٣	صلاح الدين الشواف	٣٠ تموز ١٩٣٧	١٩ أيلول ١٩٣٨
٤	نوري سعيد	٢٠ أيلول ١٩٣٩	شباط ١٩٤١
٥	أحمد سامي الدبوني	شباط ١٩٤١	١٦ مايس ١٩٤٣
٦	توفيق المختار	١٦ مايس ١٩٤٣	تموز ١٩٤٤
٧	محمد علي الخياط	تموز ١٩٤٤	٩ تشرين الثاني ١٩٤٤
٨	محمد نافع الكبيسي	٢٠ كانون الأول ١٩٤٤	١٢ مايس ١٩٤٧
٩	مكي عبد المجيد جميل متصرف لواء البصرة	١٢ مايس ١٩٤٧	أيلول ١٩٥٠
١٠	عبد الرحمن العطار	أيلول ١٩٥٠	٥ تشرين الثاني ١٩٥٢
١١	محمود جواد أبو التمن	٥ تشرين الثاني ١٩٥٢	١١ مايس ١٩٥٣
١٢	عبد الغني ناجي	١١ مايس ١٩٥٣	٨ مايس ١٩٥٤
١٣	مصطفى عاصم إسماعيل	٨ نيسان ١٩٥٤	كانون الأول ١٩٥٤
١٤	عبد الجبار ملوكي	كانون الأول ١٩٥٤	٢٧ آب ١٩٥٦
١٥	شوقي عيادة	آب ١٩٥٦	١٧ نيسان ١٩٥٧ أقصي من الوظيفة بموجب الإرادة الملكية ٩٩٦ في ١٧ نيسان ١٩٥٧
١٦	عبد الملك عبد الله	٨ حزيران ١٩٥٧	حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

بدا واضحا سرعة التغييرات في المناصب الإدارية لقضاء عنه بأنه تحصيل حاصل للوضع الإداري الذي يشهده لواء الدليم إلى جانب ألوية العراق الأخرى، وبدا أيضا أن خشية الحكومة من استشراء الفساد الإداري وإقامة علاقات مع رؤساء القبائل قد ألقى بظلاله على رؤساء الحكومات العراقية حينذاك الذين عدوا إصدار الإرادات الملكية لإجراء التبدلات في المناصب الحكومية الإجراء الأسلم لمواجهة كل الاحتمالات.

لم يكن القائم مقامون وحدهم في ميدان الإدارة في قضاء (عنه) والوحدات الإدارية الأخرى فقد وقف إلى جانبهم مدراء الوحدات الفرعية كالصحة والزراعة والري التعليم والشرطة وغيرها من الدوائر الأخرى التي كانت سائدة حينذاك فقد قدموا خدماتهم التي تمكنوا منها في مختلف الأنشطة وكانوا ركائز الإدارة في المراحل اللاحقة، بل ظل الكثير منها شاخصا حتى الآن.

الخاتمة:

- فرض مرور نهر الفرات في أراضي لواء الدليم واقعا اقتصاديا مطمئنا لأبناء اللواء كون مياهه العذبة ساهمت بشكل كبير في زيادة إنتاج الحنطة والشعير والخضراوات التي تدخل بشكل أساسي في حياة الناس دون الاعتماد على أي دخل مادي آخر بظهور الوحدات الإدارية في اللواء أمل الناس إلى تحقيق عائدات مادية أخرى من خلال انخراطهم

في أجهزة اللواء الإدارية فضلا عن الإسناد الذي سعى إليه المتصرف ورؤساء الوحدات الإدارية الأخرى في وضع خطط للنهوض بالواقع المرير الذي كان يعيشه أبناء لواء الدليم.

- تناوب على المناصب الإدارية في لواء الدليم العديد من الشخصيات السياسية والإدارية التي وصلت إلى استبدال المتصرف أو القائم مقام مرتين في السنة الواحدة وعللت تلك التبدلات على عدم الاطمئنان الحكومي من زيادة شعبية الكثير من الإداريين وزيادة نفوذهم بين العشائر والقبائل في اللواء ذلك كان كافيا للإطاحة بمناصبهم بين مدة وأخرى.
- ثبت بأن موقع الرمادي مركز لواء الدليم والفلوجة وعنه السوقي أهمية كبيرة في الحرب العالمية الأولى بعد أن ركّز البريطانيون على تلك الأقضية وعدوها نقطة استراتيجية في مقاومة العثمانيين الذين تمركزوا فيها وساندتهم العشائر والقبائل العربية هناك وفرضوا عليها إدارات لهم الثقة بها في إحداث التقدم في المجال الإداري واستقطاب أهالي الوحدات الإدارية والتقرب منهم وبالتالي للاطمئنان على وضعهم العام من دون مناوأتهم للبريطانيين.
- أولت الحكومة العراقية واهتماما واضحا على تنفيذ تعليمات وخطط وضعها البريطانيون للحفاظ على مركزيتهم بمنحهم الهبات لشيوخ ووجهاء العشائر الذين أصبحوا فئة مرموقة في المجتمع العراقي على حساب حقوق أبناء الشعب من الخدمات التي كان ينبغي على الحكومة تنفيذها للمواطنين فضلا عن نواياها في التقرب منهم وشق صفهم بما يخدم السياسة البريطانية في العراق.
- بدا واضحا طبيعة التبدلات بين المتصرفين والقائم مقامين في الوحدات الإدارية العاملين بها التي أثبتت ابتعاد الحكومة العراقية عن المراهنة على الانتماءات العرقية والمذهبية في فرض سيادة القانون على الألوية والقائم مقاميات السائدة حينذاك، بل كان بإمكان رئيس الوحدة الإدارية في الشمال والجنوب أن يعمل في الولايات الوسطي وبالعكس.

الهوامش

١ – معاهدة فرساي: عقدت معاهدة فرساي في قصر فرساي بفرنسا؛ لذلك سميت المعاهدة بهذا الاسم، وتضمنت معاهدة فرساي أكثر من ٤٤٠ مادة، وكان للمعاهدة ٢٠ ملحقا، وتم التصديق عليها عام ١٩٢٠، وأهم بنودها تقليص أعداد القوات الألمانية، وتحديد العدد المسموح لها ب١٠٠ ألف فقط، وشمل ذلك جميع الدول المهزومة (المحور)، ومنعت المعاهدة الجيش الألماني من امتلاك الأسلحة الثقيلة والطائرات، ومنع إقامة القواعد العسكرية. (طاهر، ٢٠٢٤).

٢– ولد في ١٨ تموز ١٨٨٤ في لنكولشتاير، أكمل دراسته الأولية فيها سنة ١٩٠٢، تخرّج في الكلية الحربية في ساندهرست، التحق بالقوات البريطانية في الهند، وشارك في الحملة العسكرية على العراق، وشغل منصب الحاكم العسكري الملكي للعراق، ولم يكتب له النجاح، واستبدل بالجنرال برسي كوكس. (الشجيري، ٢٠٠٥، الصفحات ٢٥٨–٢٦٠)

٣–عسكري وإداري بريطاني شغل منصب قنصل ومعتمد سياسي لبريطانيا في مسقط ١٨٩٩–١٩٠٤، وعيّن أثناء الحرب العالمية الأولى ضابطا سياسيا ورئيسا للقوة البريطانية، وشغل منصب المندوب السامي البريطاني في العراق ١٩٢٠–١٩٢٣، إذ حارب التطلعات الوطنية والاستقلالية، وأشرف على تثبيت دعائم سيطرة بريطانيا على مقدرات العراق، والحياة السياسية فيه. (الكيالي، الموسوعة السياسية، د. ت، صفحة ٢٣٦)

٤– ولد في الموصل ومنذ شبابه كان مواليا للحكم العثماني، قام بحركة مناوئة للاتحاد والترقي، فاعتقله والي الموصل سنة ١٩٠٩، وعند سقوط الدولة العثمانية عاد إلى العراق، وعين بعدة مناصب أهمها متصرف لواء الدليم سنة ١٩٢١، توفي سنة ١٩٢٥. (بصري، ٢٠٠٤، صفحة ٤٨٨)

٥- الجنرال مود: ولد مود في مقاطعة جبل طارق عام ١٨٦٤ وهو من أصل بريطاني وكان أبوه جنرالا في الجيش، وقد أكمل دراسته الأولية ثم التحق بكليه ساندهيرست العسكرية وخدم خدمته العسكرية في مصر وكندا وفرنسا، وحاز على أوسمة وميداليات عدة واشتهر كضابط ممتاز قبل الحرب العالمية الأولى وخلالها، وأصيب في المعركة بجرح بليغ في شهر حزيران ١٩١٥، وأرسل إلى لندن وبعدها التحق في أوروبا برتبة جنرال ليقود الفيلق الثالث عشر البريطاني، ثم أرسل من الدردنيل بعد انتهاء المعارك هناك لإنقاذ قوات الجنرال طاوزند المحاصرة في مدينة الكوت وفك الحصار عنها حيث خسرت بريطانيا الالاف من جنودها في تلك المعركة، ولقد حصل خلاف بين الجنرال مود والمندوب السامي البريطاني في العراق بيرسي كوكس بسبب طبيعة الجنرال مود الذي كان يحب التسلط والاستيلاء وإدارة كل الأمور بنفسه سواء كانت عسكرية أم سياسية، وقد حضر مود حفلة عشاء مساء يوم ١٤ تشرين الثاني من عام ١٩١٧ في مدرسة الإليانس والتي اقامتها الطائفة اليهودية في بغداد؛ لتقديم الشكر له وتكريمه، وفيها شرب قهوة ممزوجة بالحليب البارد غير المغلي ومرض صباح اليوم التالي حيث شعر بتوعك في صحته، وتبين انه قد أصيب بداء الكوليرا وأدى ذلك إلى وفاته بعد أيام. ينظر : https://ar.wikipedia.org/wiki/

٦- ضاري المحمود: شيخ عشيره زوبع وهي من العشائر المتحالفة مع الدليم، عُدّ واحدا من أبطال ثورة العشرين لقتله الحاكم العسكري البريطاني الكولونيل لجمن في ١٢ من آب ،١٩٢٠ وقع تحت قبضة السلطة العراقية في سنجار واعتقل ونقل إلى الموصل، أفرجت عنه المحكمة بسبب مرضه وكبر سنه في الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩٢٧. (كريدي، ٢٠٠٧، الصفحات ١٠٩-١١٠)

٧- عبد الرحمن الكيلاني: من أهالي البصرة حظي باهتمام السلطان عبد الحميد الذي منحه مرتبة كبار المدرسين ونال وساما عثمانيا من الدرجة الثانية عام ١٩٠٠ ونال وساما مجيديا من الدرجة الأولى سنة ١٩٠٥، عارض تنصيب فيصل الأول ملكا على العراق بيد أن ضغط البريطانيين اضطره للتخلي عن معارضته. (بصري، ٢٠٠٤، صفحة ٢٢١)

٨- فيصل الأول: هو ابن الشريف حسين بن علي أمير مكة ولد عام ١٨٨٥ تلقى تعليمه في الآستانة وانتخب عضوا في مجلس المبعوثان العثماني وكان على رأس الجيش العربي الذي دخل دمشق على إثر انسحاب الجيش العثماني منها، وبعد سقوط حكومته في دمشق ولّاه البريطانيون ملكا على العراق في حزيران ١٩٢١ وظل ملكا حتى وفاته عام ١٩٣٣. (الكيالي، الموسوعة السياسية ج٤، صفحة ٦٨٠)

٩- عارف حكمت بك بن إسماعيل حقي من مواليد بغداد ١٨٨٣ وظف في العهد العثماني في وزارة الداخلية ومن ثم التحق بالحكومة العربية وعاد بعد الحرب العالمية الأولى إلى العراق وعين قائم مقام أبي صخر في تشرين الثاني ١٩٢١، وقائم مقام قضاء عنه في مايس ١٩٢٢ وقائم مقام السماوة في تشرين الثاني ١٩٢٢ رقي إلى متصرف لواء الدليم في كانون الأول ١٩٢٣ وانتخب عام ١٩٣١ نائبا عن بغداد وأعيد انتخابه عام ١٩٣٩ توفي في أيلول ١٩٦٣. (بصري، ٢٠٠٤، صفحة ٥٠٤)

١٠- الجدول من إعداد الباحث بالاستعانة بجريدة الوقائع العراقية الأعداد ١٩٧٦ و٢٠٥٩ و١٩٩٩ في ١٩٤٢/١/١ و١٩٤٣/٢/٢٣ والأعداد ٢٢٥٢ في ١٩٤٥/١/٨ و٢٢٩٣ في ١٩٤٥/٧/٢.

١١- من مواليد البصرة ١٩٠٦، أكمل دراسته الابتدائية في بغداد، وبعد أن أكمل دراسته الثانوية تقلد مناصب إدارية بمساعدة خاله فؤاد أفندي الموظف بالدائرة السنية فأوكلت إليه مهمة إدارة مديرية السجون العامة ١٩٢، وتدرج بالوظائف حتى أصبح متصرفا للواء الدليم حتى أحيل على التقاعد في تشرين الثاني ١٩٥٦. (القيسي، ١٩٥٦، صفحة ٩٩)

١٢ الجدول من إعداد الباحث بالاستعانة بجريدة الوقائع العراقية، وملفات الديوان الملكي.

المصادر العربية:

- إبراهيم عبد الكريم كريدي. (٢٠٠٧). *أبناء الشرق*. بيروت: مكتبة نوفل.
- أحمد طربين. (١٩٨٦). *تاريخ المشرق العربي المعاصر*. دمشق.
- ألمس بيل. (٢٠٠٣). *العراق في رسائل المس بيل ١٩١٧-١٩٢٦*. (جعفر الخياط، المترجمون) بيروت، لبنان.
- جعفر عباس حميدي. (٢٠١٥). *تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٦٨*. بغداد: مكتبة عدنان.
- جمال فيصل حمد. (٢٠٠٢). إدارة الفلوجة في ظل الاحتلال البريطاني والعهد الملكي ١٩١٧-١٩٥٨. *Knıwledeqe E*، صفحة ٧٣٥.
- جمال محمود حجر، عمر عبد العزيز عمر. (١٩٨٩). *القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين*. الإسكندرية: جامعة الإسكندرية.
- جميل موسى النجار. (١٩٩١). *الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد مدحت باشا إلى نهاية العهد العثماني ١٨٦٩-١٩١٧*. القاهرة.
- جواد الظاهر. (٢٠١٠). *ثورة الشعب العراقي الكبرى*. بغداد.
- حسين الرحال، عبد المجيد كمونه. (١٩٥٣). *الإدارة المركزية والإدارة المحلية في العراق*. بغداد: مطبعة عبد الكريم زاهد.
- حسين جميل. (شباط، ١٩٩٠). الحياة البرلمانية في العراق بين النصوص والممارسة. *آفاق عربية*.
- زبير سلطان قدوري. (٢٠٠٢). *الثورة المنسية*. دمشق.
- سيار كوكب علي الجميل. (١٩٩١). *تكوين العراق الحديث*. الموصل.
- عباس العزاوي. (١٩٣٦). *موسوعة العراق بين احتلالين م٣*. بيروت: الدار العربية للموسوعات.
- عبد الرزاق الحسني. (١٩٨٨). *تاريخ الوزارات العراقية ج١* (المجلد ٧). بغداد، العراق.
- عبد العال وحيد العزاوي. (٢٠٠٨). *لواء المنتفك في سنوات الاحتلال البريطاني ١٩٤١-١٩٢١*. النجف.
- عبد الوهاب الكيالي. (بلا تاريخ). *الموسوعة السياسية ج٤*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- ..... (د. ت). *الموسوعة السياسية*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- عدنان هرير جودة الشجيري. (٢٠٠٥). *النظام الإداري في العراق دراسة تاريخية*. بغداد: جامعة بغداد.
- علي ناصر حسين. (١٩٩٤). الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢٤ (أطروحة دكتوراه). *غير منشورة*، ١٨٧-١٨٩. بغداد: جامعة بغداد.
- عمر إبراهيم محمد الشلال. (٢٠٠٢). *لواء الدليم في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٧-١٩٢٠ (أطروحة دكتوراه)*. القادسية: جامعة القادسية.
- عيد جاسم سليم. (٢٠١٤). *الأوضاع الإدارية في لواء الدليم ١٩٢١-١٩٥٨ (رسالة دكتوراه)*. الأنبار: جامعة الأنبار.
- فخري الزبيدي. (بلا تاريخ). *بغداد ١٩٠٠-١٩٣٤ ج١*. بغداد.
- فخري الوصيف. (١٩٦٠). *لمحة تاريخية وشخصية من سيرة جرترودبل*. (دار النشر، المترجمون) نيويورك.
- محمد سعيد الهيتي. (٢٠١١). *التطورات السياسية والاقتصادية في لواء الدليم ١٩٣٢-١٩٤٥*. الأنبار: جامعة الأنبار.
- محمد شاكر محمود المحمدي. (٢٠٠٧). *تاريخ الفلوجة*. بغداد.
- محمد شكري العزاوي، حسان القيسي. (١٩٥٦). *دليل الألوية العراقية*. بغداد.
- مير بصري. (٢٠٠٤). *أعلام السياسة في العراق الحديث ج٢* (المجلد ١). لندن.
- يعقوب يوسف كورية. (١٩٩٨). *إنجلترا في حياة فيصل الأول*. عمّان، الأردن.
- **الصحف والدوريات والتقارير:**
- أرشيف رئاسة الوزراء العثماني. (١٨٩٦). *والمالية، تقرير الصدر الأعظم إلى وزارتي الداخلية*. أوراق الباب العالي.
- د. ك. و. (١٩٣٢). *ملفات الديوان الملكي*. بغداد(غير منشورة).

- جريدة الزوراء. (نيسان، ١٩٩٩). العدد١٨٦٢. *جريدة الزوراء* .
- جريدة العرب. (٢٦ حزيران، ١٩١٩). *جريدة العرب العدد٥٨٨* .
- جريدة الوقائع. (١٤ تشرين الثاني، ١٩٢٤). *الوقائع العراقية العدد ٢٤٤* .
- جريدة الوقائع العراقية. (٣١ آب، ١٩٢٤). *العدد ٢١١* .
- صحيفة الوقائع. (٢٥ آيار، ١٩٢٥). صحيفة الوقائع العراقية العدد٣٠٢.
- صحيفة الوقائع. (١١و١٩ تشرين الأول وتشرين الثاني، ١٩٢٨). الأعداد ٦٩٥ و٧٠٧ .
- صحيفة الوقائع. (٦ شباط، ١٩٢٨). العدد٦٢١.
- صحيفة الوقائع العراقية . (٢٩ تشرين الثاني، ١٩٢٣). *العدد: ١١٦* .
- صحيفة الوقائع العراقية . (١٩ و٢٦ و٢٥ آب وأيلول وتشرين الثاني، ١٩٢٩). *العدد: ٧٨٢ و٧٩٣ و٨١٠*.
- صحيفة الوقائع العراقية . (٢٣ و١٩ حزيران ونيسان، ١٩٤٧ و١٩٤٨). *الأعداد: ٢٤٨٤ و٢٦٠١* .
- صحيفة الوقائع العراقية. (١٥ أيلول، ١٩٢١). *العدد٢٠* .
- صحيفة الوقائع العراقية. (١٥ أيلول، ١٩٢٢). *العدد: ٢٠* .
- صحيفة الوقائع العراقية. (٢٧ كانون الأول، ١٩٢٣). *العدد ١٢٤* .
- صحيفة الوقائع العراقية. (٢٤ تشرين الثاني، ١٩٢٤). *العدد ٢٥٨* .
- صحيفة الوقائع العراقية. (١٥و٢٠ نيسان، ١٩٢٥). *العدد ٢٩٢ و٣٥٥* .
- صحيفة الوقائع العراقية. (١٦ آذار، ١٩٢٦). *العدد ٤١٥* .
- صحيفة الوقائع العراقية. (٣ كانون الثاني، ١٩٢٦). *العدد: ٣٨٤* .
- صحيفة الوقائع العراقية. (٢٤ كانون الثاني، ١٩٢٦). *العدد: ٣٩٣* .
- صحيفة الوقائع العراقية. (٩ تشرين الثاني، ١٩٢٧). *العدد: ٥٩٥* .
- صحيفة الوقائع العراقية. (٦ شباط ، ١٩٢٨). *العدد ٦٢١* .
- صحيفة الوقائع العراقية. (١٩ حزيران، ١٩٣٠). *العدد: ٨٧٠*.
- صحيفة الوقائع العراقية. (٤و٢٧ شباط وحزيران، ١٩٣١). *العدد٩٦٤، ١٠٠١* .
- صحيفة الوقائع العراقية. (٢٧و١٨ حزيران وتموز، ١٩٣٢). *العدد ١١٤٨ و١١٥٦* .
- صحيفة الوقائع العراقية. (١٤ شباط، ١٩٤٦). *العدد ٢٣٤١* .
- صحيفة الوقائع العراقية. (٦ و١٢ تشرين الأول وآب، ١٩٤٦). *الأعداد: ٢٣٧٨ و٢٣٩٦* .
- صحيفة الوقائع العراقية. (٢١ حزيران، شباط، ١٩٤٩–١٩٤٨). *الأعداد ٢٦٢٧، ٢٧٠١، ٢٨١٧، ٢٧٦٧* .
- صحيفة الوقائع العراقية. (١ تشرين الثاني، ١٩٥٠). *العدد ٩٠٢* .
- صحيفة الوقائع العراقية. (١٣ أيلول، ١٩٥٤). *العدد: ٣٤٦١* .
- صحيفة الوقائع العراقية. (١٦ و١٠ مايس وحزيران، ١٩٥٧). *الأعداد: ٣٩٨٨ و٣٩٩٩* .
- صحيفة الوقائع العراقية. (١٠ حزيران، ١٩٥٧). *العدد: ٣٩٩٩* .
- *صحيفة الوقائع العراقية*،(١٥ أيلول، ١٩٢٢). *العدد٢٠* .
- صحيفة الوقائع العراقية. (نيسان، ١٩٥٨). *العدد ٤١٢٥* .
- صحيفة الوقائع العراقية. (٧ آيار، ١٩٤٥). العدد ٢٢٧٩.
- صحيفة الوقائع العراقية . (١٤ شباط، ١٩٤٦). العدد٢٣٤١.
- طاهر، حوراء علي، (آذار ٢٠٢٤) موقف كليمنصو تجاه ألمانيا في مؤتمر الصلح ١٩١٩، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، المجلد ١٤، العدد:٣.
- (ملف رقم ٣٨٨٨). *ملفات العهد الملكي*. بغداد: دار الكتب والوثائق ببغداد.

المراجع الأجنبية:

- Snyder, L. (1958). *Historic Decuments of world war*. Newgrse.